



الجمهورية اليمنية

مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية اليمنية و القطاع الخاص اليمني



تحدد مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية اليمنية (وتمثلها وزارة التخطيط والتعاون الدولي) والقطاع الخاص اليمني (وتمثله اتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية) الشروط للبدء في آليات الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص والذي سيؤدي إلى إشراك القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

خلفية أساسية

على الرغم من التقدم الهام الذي أحرزته اليمن في "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لعام 2009 (ترتيبها 98 من بين 181 بلداً)" فإن بيئة الأعمال في اليمن قد تأثرت بالتداعيات الناتجة عن ثورات الربيع العربي لعام 2011 و المشكلات الأمنية الأخيرة والاضطراب السياسي في بعض أجزاء المحافظات الجنوبية بالإضافة إلى أعمال القرصنة التي يرتكبها القراصنة الصوماليون بمحاذاة السواحل اليمنية وتدفق اللاجئين من القرن الأفريقي. وبسبب هذه الأحداث فإن القيام بالأعمال التجارية في اليمن قد تدهور أكثر بشكل عام مما جعل ترتيبها ينخفض من المرتبة 129 في عام 2013 إلى المرتبة 133 في عام 2014. وكنتيجة لذلك فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلاد بصورة ملحوظة في عام 2009 بعد استكمال أعمال منشآت الغاز الطبيعي المسال (LNG). ومن الجدير بالذكر أن البيئة الاستثمارية في اليمن تعاني ومنذ عقود من العديد من المعوقات الإدارية والتنظيمية والمؤسسية، كما عانت في الفترة الأخيرة من هشاشة وعدم استقرار الوضع الأمني بسبب سعي البعض من ذوي المصالح غير المشروعة إلى تفويض العملية السياسية السلمية في اليمن والحيلولة دون تطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل .

يُقدر أن أكثر من خمسة ملايين من المغتربين اليمنيين قد هاجروا إلى أنحاء العالم وبما فيهم كبار رجال الأعمال اليمنيين اللذين تقدر قيمة استثماراتهم بمئات المليارات من الدولارات. حتى أن ما تبقى منهم من رجال أعمال يفكرون في الاستثمار خارج اليمن بسبب تدهور أو انعدام بيئة الاستثمار المشجعة لقيام المشاريع الممكنة في اليمن.

وعليه يرى مجتمع القطاع الخاص أن العنصر الأكثر أهمية هو وجود حكومة مؤهلة وكفوءة قادرة على توفير الشروط الأساسية المطلوبة للقيام بالمشاريع والاستثمارات في اليمن على نحو يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل بصورة مستدامة. كما يؤكد المستثمرون اليمنيون على أهمية فرض سيادة القانون في ظل نظام قضائي نزيه يؤدي وظائفه بكفاءة، وبصورة عامة فكل ما سبق يتطلب إيجاد مساحة حوار حقيقي بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل التهيئة والدفع لتحقيق الإصلاحات القانونية الملائمة، والتحسينات المطلوبة في البنية التحتية مثل محطات توليد الكهرباء الضعيفة التي تتطلب رفع كفاءتها بصورة تدريجية مع ضرورة أن تتزامن تلك الإصلاحات القانونية إلزام القطاع الخاص بالمسئولية الاجتماعية، وخاصة في مجال البيئة والعمل.

الإطار السياسي الاقتصادي

إن اليمن في منعطف هام في مرحلة الانتقال السياسي والاجتماعي. حيث تنطلق الحكومة الانتقالية برئاسة الرئيس هادي في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي شارك فيه 565 عضواً والذي أختتم في 25 يناير 2014 بتوصيات من أجل المستقبل جديد لليمن. ويجري إعداد الدستور هذا العام من قبل لجنة صياغة الدستور ثم سيتم الاشراف الشعبي في مراجعته وإبداء رأيه فيه من خلال استفتاء شعبي عام. إن عددا من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني حساسة ومثيرة للجدل وتتطلب مفاوضات سياسية عقلانية من أجل المضي قدماً إلى الأمام وقد تم الاتفاق عليها في مؤتمر الحوار بصورة مبدئية. ويشمل ذلك نظام الاقاليم وتوزيع السلطة بموجب البنية الفيدرالية الجديدة والعدالة الانتقالية لانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ومعالجة التسريح غير القانوني للموظفين المدنيين والاستيلاء على الأراضي والملكية وإصلاح القطاع الأمني واستبعاد الموظفين الوهميين و المزدوجين ومكافحة الفساد. كما أن هناك مخرجات أخرى سوف تتطلب إصلاح مؤسسات الدولة من أجل أن تدير الخدمات الحكومية بصورة مسؤولة وفعالة وكذلك العدالة والأمن والاقتصاد و خلق فرص العمل بهدف التخفيف من الفقر المنتشر على نطاق واسع وخصوصاً بين الشباب والنساء .

إن التحديات التي تقف أمام العملية الانتقالية متعلقة بعدد من القضايا كالأعمال التخريبية المتكررة لخطوط الأنابيب وخطوط نقل الطاقة الكهربائية من قبل بعض العناصر و المجموعات المناهضة لعملية التغيير والانتقال السياسي السلمي أو تلك التي لديها مظالم متراكمة منذ عقود تجاه الحكومات المتعاقبة قد أثرت بصورة خطيرة على قطاع النفط اليمني والذي يمثل 70% من الإيرادات العامة للدولة وهو المصدر الأساسي من الدخل بالعملية الأجنبية. و في عام 2013 كان هناك انخفاض في إيرادات النفط والغاز بحوالي مليار

دولار (20%) واستمرار اتجاهات هبوط الإنتاج في عام 2014. وبسبب هذه الأزمة المالية فقد اتخذت الحكومة اليمنية السابقة قرارا برفع الدعم عن المشتقات النفطية في الشهرين الماضيين والذي يبلغ ثلاثة مليار دولار (أكثر من الميزانيات المجمعدة لقطاع التعليم والصحة) أو ثلث الميزانية الوطنية. وبموازاة ذلك لا بد من تقييم الأثر الاقتصادي بسبب الانقطاعات المتكررة والممتدة للطاقة الكهربائية ونقص الوقود والأثر السلبي لرفع الدعم المفاجئ والكلبي عن المنتجات الزراعية.

لقد شهدت اليمن في الآونة الأخير أحداثا و مواجهات مؤلمة طالت الكثير من المحافظات اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء ، و انتهت بتوقيع "اتفاقية السلم والشراكة" في 21 سبتمبر 2014 متضمنة المطالب المتمثلة في (1) سحب قرار الحكومة حول رفع الدعم للمشتقات النفطية (2) إقالة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة (3) تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني .

تعتمد اليمن بصورة كبيرة على موارد الدخل النفطية المتناقصة في إيراداتها. يمثل النفط حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي و 70% من إجمالي إيرادات الحكومة. إن الانقطاعات المستمرة لإنتاج/ تصدير النفط عبر خط أنبوب النفط في مأرب¹ قد أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية في عام 2011 وكذلك في الأعوام 2013/2012 مع عجز مالي وصل إلى 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 ، لتتجاوز أكثر من 10% للعام المالي 2014م. لقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10.5% (تقدير) في عام 2011 بسبب هبوط إنتاج النفط والضرر بالاقتصاد الذي تسبب عنه الاضطراب الاجتماعي والسياسي ويُتوقع أن يعود بصورة بطيئة إلى 2.1% في عام 2012 و 4.2% في عام 2013. وبحسب نشرات الجهاز المركزي للإحصاء فقد كانت عائدات البلاد 671 مليون دولار فقط من تصدير النفط الخام للفترة من يناير إلى مايو 2014 ويمثل ذلك نسبة 40% أقل مقارنةً بنفس الفترة في العام الماضي 2013. وعلاوة على ذلك فإن احتياطات البنك المركزي اليمني قد تراجعت لتصل إلى 5.1 مليار² دولار وهو المستوى الأدنى منذ نهاية عام 2011.

إن جميع المؤشرات الاجتماعية في تدهور مستمر ، منها زيادة الفقر من 35% في عام 2006 إلى 54.4% في عام 2014 وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب والمرأة إلى نسبة تتعدى الـ 50%.

¹ تضرر خط أنبوب النفط في مأرب في 14 مارس 2011 وقد أشتتفان تصدير النفط فقط في 16 يوليو 2011 وفي عدة مرات تضرر خط الأنابيب مرة أخرى وأنقطع إنتاج النفط الخام وهو المصدر الرئيسي من العملة الأجنبية للبلاد. وفي أكثر من مرة زودت الحكومة السعودية اليمن مباشرة بالنفط للتغلب على أزمة إمداد النفط في البلاد.

² ليست كافية لتغطية خمسة أشهر من الاستيراد بينما تستورد اليمن أكثر من 80% من سلتها الغذائية والأدوية من الخارج.

الغرض:

إن الغرض الرئيس من هذه المبادرة هو دعم كل من الحكومة اليمنية والقطاع الخاص اليمني في تحديد مسار واضح لإشراك القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بحسب مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي انتهى في 25 يناير 2014 وبحسب متطلبات اتفاقية السلم والشراكة التي وُقعت من قبل غالبية الأحزاب السياسية في 21 سبتمبر 2014. بالإضافة إلى إطار تسريع الأهداف الإنمائية للألفية (MAF) التي اعتمدها الحكومة في 25 أكتوبر 2014.

سيتم إنجاز الهدف أعلاه بالقيام بمجموعة من التدخلات التالية:

1. الدستور الجديد:

أ. على القطاع الخاص تقديم ملاحظاته خلال أسبوعين حول المسودة الأولية من الدستور الجديد عندما يُطرح من أجل تقديم الملاحظات من قبل لجنة صياغة الدستور. (العمل من قبل القطاع الخاص)

2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

أ. على مجلس الوزراء الجديد أن يطلب من القطاع الخاص تسمية ممثله/ ممثليه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تحديد نسبة لا تقل عن 50% من أعضاء المجلس) (العمل من قبل رئيس الوزراء و القطاع الخاص).

ب. على القطاع الخاص أن يعلن التزاماً تجاه المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقه وخاصة في مجال الحفاظ على البيئة وتشغيل العمالة اليمنية وخاصة الشباب والنساء والمساهمة في تأهيلها ، وكذلك بدعم الحكومة ومساندتها في تعزيز الأمن الذي هو شرط ضروري للاستثمار ووسط سلطة القانون.

ج. على القطاع الخاص أن يستكمل وبصورة عاجلة بنيتة المؤسسية المثلث له ويعمل على إصلاح هياكلها التنظيمية والادارية والمالية والفنية ويرقى بها إلى المستوى الرفيع التي تمكنه من الانخراط في شراكة متكافئة وفعالة مع الحكومة اليمنية.

3. حوار القطاع الحكومي والخاص:

أ. إصدار مرسوم أو أمر إداري قبل نهاية هذا العام ،وخلال موعد لا يتجاوز الربع الأول من العام 2015 لإيجاد آليات حوار القطاع العام والخاص على المستويات المركزية والمحلية (العمل من قبل الحكومة بالتشاور مع القطاع الخاص). سيقدم القطاع الخاص مقترح حول إطار الحوار مع الحكومة.

4. مُنظمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أ. تقوم لجنة فنية مشتركة تُشكل من المؤسسات الرئيسية في الحكومة اليمنية والقطاع الخاص والنقابات والاتحادات العمالية والمؤسسات الحكومية بمراجعة إستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحالية واقتراح إجراءات تصحيحية تسمح للقطاع الخاص بالنمو واستيعاب الشباب والمرأة العاطلين عن العمل في الأرياف والمراكز الحضرية. ينبغي الانتهاء من تشكيل اللجنة خلال شهرين بعد دخول مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ ويجب استكمال عمل هذه اللجنة الفنية المشتركة خلال ثلاثة أشهر بعد تشكل اللجنة. (العمل من قبل الحكومة اليمنية و شركاء التنمية و القطاع الخاص)

ب. ابتداءً من عام 2015، يجب على القطاع الخاص مع شركاء التنمية استكمال الأعمال التحضيرية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة / والمجتمعات التي تعمل في المنتجات المحلية في ثلاث أقاليم أي الجند، تهامة و عدن فيما يتعلق بـ:

1. سلسلة القيمة للمنتجات المحلية في المراكز الريفية والحضرية (في ثلاث مناطق)

2. مشاركة المغتربين

3. تخصيص التمويل المقدم من "صناديق تنمية مهارات" لتدريب المتخصصين في العلامات التجارية والتعبئة والتغليف للمنتجات المحلية، وكذلك مهارات التسويق (على وجه الخصوص لوسطاء المشاريع والتي من شأنها مساعدة سكان المناطق الريفية في تسويق منتجاتها)

5. مصفوفة الإصلاحات:

أ. استكمال ووضع اللمسات الأخيرة لمصفوفة الإصلاحات المشتركة مع بداية الربع الأول من العام 2015 (العمل من قبل الحكومة اليمنية والقطاع الخاص مع دعم فني من مؤسسة التمويل الدولي ومؤسسة التعاون الفني الألماني (GIZ) ومركز المشروعات الخاصة الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).

ب. البدء في تنفيذ مصفوفة الإصلاحات من قبل جميع الأطراف في الربع الثاني من عام 2015.

6. مبادرة من القطاع الخاص:

قدم القطاع الخاص مبادرة لتأسيس وتأهيل أقسام شرطة نموذجية في عدد من المدن، يتم اختيارها وفقاً لمعايير محددة سيتم وضعها من قبل لجنة مشتركة من القطاع الخاص والحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، من بداية الربع الأول من عام 2015.

إعداد التقارير:

جميع الأطراف المشاركة في تنفيذ مذكرة التفاهم هذه ومصفوفة الإصلاحات سيُطلب منها تقديم تقارير حول إنجاز العمل إلى مُوقع مذكرة التفاهم هذه على أساس فصلي. سيتم تنظيم اجتماعين في السنة بصورة مشتركة من قبل القطاع الخاص والحكومة بمشاركة جميع المعنيين لمراجعة إنجاز العمل وإجراءات المتابعة. نقترح أن يقوم مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء برفع التقارير المعنية.

التمويل:

إن مذكرة التفاهم هذه ليست آلية تمويل. ومع ذلك فإن المنظمات الدولية المعنية (أي مؤسسة التمويل الدولي ومؤسسة التعاون الفني الألماني (GIZ) ومركز المشروعات الخاصة الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) يمكنها أن توفر الدعم الفني لتنفيذ مذكرة التفاهم من مشروعاتها الجارية في البلاد. وفي هذا الخصوص فإن هذه الوكالات سوف تعمل في إطار آلية وثيقة من أجل تفادي التكرار ولضمان قيمة للنقود من أجل النشاطات التي ستقوم بتمويلها.

المدة:

إن مذكرة التفاهم هذه اختيارية ويمكن تعديلها بقناعة متبادلة من المسؤولين المفوضين من (الشركاء المذكورين). ستصبح مذكرة التفاهم نافذة عند توقيعها من قبل المسؤولين المفوضين من (قائمة الشركاء) وستبقى نافذة حتى تعديلها أو إنهاؤها من قبل أي طرف من الشركاء بموافقة مشتركة. وفي غياب اتفاق مشترك من قبل المسؤولين المفوضين من (قائمة الشركاء) فستنتهي مذكرة التفاهم هذه في 31 ديسمبر 2017.

معلومات الاتصال

اسم الشريك: الدكتور محمدعبد الواحد الميتمي

ممثل طرف: الحكومة اليمنية

المركز: وزير

العنوان: شارع الحرية، صنعاء

تلفون: 250118

فاكس: 250665

موقع الشبكة: www.mpic-yemen.org

اسم الشريك: السيد محمد عبده سعيد أنعم

ممثل طرف: القطاع الخاص

المركز: رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية

العنوان: شارع القيادة ص.ب رقم: 16992 صنعاء - الجمهورية اليمنية

رقم التلفون: 232445

فاكس: 221765

الموقع على الشبكة: www.fycci.org.ye

وقعت نيابة عن القطاع الخاص اليمني

وقعت نيابة عن حكومة الجمهورية اليمنية

أ. محمد عبده سعيد أنعم

رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية
والصناعية

التاريخ: 18 نوفمبر 2014

أ.د. محمد عبد الواحد الميثمي

وزير التخطيط والتعاون الدولي

التاريخ: 18 نوفمبر 2014

مسودة اطار الاصلاحات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص

المدى الزمني للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
متوسط المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - رفع كفاءة ادارة الاجهزة الامنية لتحقيق الاستقرار الامني - استكمال تنفيذ خطة الانتشار الأمني - إقرار قوانين منع حمل السلاح وقانون مكافحة الارهاب. - البدء الفوري بمشروع الرقم الوطني لجميع المواطنين - وقف الاعتداءات على الكهرياء وانايب النفط ومصالح الشعب الحيوية 	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز الاستقرار الأمني وبسط سيادة نفوذ الدولة على جميع أراضيها - إيجاد قاعدة بيانات دقيقة والكثرونية لجميع المواطنين تخدم الإصلاحات في كافة الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية - حماية الممتلكات العامة من كهرياء وانايب نفط 	الأوضاع الأمنية وسيادة الدولة والقانون
	القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - تبني إجراءات أمنية داخلية في منشآت القطاع الخاص والتفاعل الايجابي مع أجهزة الأمن. 		
متوسط وطويل المدى	الحكومة + القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قانون الشراكة مع القطاع الخاص - إنشاء المجلس الأعلى للشراكة مع القطاع الخاص - تفعيل دور مؤسسة ضمان الودائع وبما يسهم في زيادة ثقة المودعين وزيادة الأموال المتاحة للاستثمار في مشاريع الشراكة - عقد مؤتمر الحوار والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. - تقليص الدعم المقدم من الموازنة العامة للدولة للوحدات الاقتصادية المتعثرة أو الخاسرة، وإعلان جزء من اسهمها للاكتتاب على أن يتولى إدارتها مساهمين من غير الحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تأسيس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعظيم العوائد المتوقعة من مشاريع الشراكة بما يفي بمتطلبات التنمية - إشراك القطاع الخاص في الاستثمار بالبنية التحتية 	الاطار المؤسسي والتشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص
	القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد ممثلي القطاع الخاص 		

المدة الزمنية للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
قصير المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة وتطوير قانون السجل العقاري لضمان استقرار الملكية العقارية وجميع الحقوق العقارية الواردة. - قانونة السجل العقاري واعتماده كجزء من المنظومة القضائية - تخفيض تكلفة تسوية النزاعات حول الأراضي. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحد من تفاقم مشاكل الاراضي والعقود والسجل التجاري وضياح الحقوق المدنية 	مشاكل الأراضي والعقود والسجل العقاري
		-		
قصير المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير القانون التجاري، قانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة 1997م وقانون العلامات والأسماء التجارية بما يتناسب والمتغيرات الحالية. - إصدار قانون المرافعات التجارية - رفع القدرة على تناول المنازعات بين المستثمر والدولة. - تطبيق آلية فاعلة لسرعة لتنفيذ الأحكام. من خلال تطوير آليات العمل في المحاكم التجارية لسرعة البت في قضايا ومنازعات الاستثمار. - إنشاء نظام للشبكة المعلوماتية في المحاكم التجارية بالإضافة الى انشاء قسم متخصص للسماح بتقديم الشكاوي عبر الانترنت. - إحداث تقدم ملموس في الجهود المبذولة لضمان استقلال القضاء - رفع كفاءة المحاكم التجارية وتسريع البت في القضايا التجارية، ويلزم ذلك بالضرورة سرعة تأهيل القضاة في المحاكم التجارية بصورة عامة ورفدها بخبرات نوعية مثل البنوك، التأمين، النقل البحري وغيره 	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير المحاكم التجارية على نحو يعزز من كفاءتها ويجعلها مواكبة للتطور في الأعمال التجارية - تسريع البت في قضايا القطاع الخاص المنظورة - ضمان استقلال القضاء 	كفاءة أداء المحاكم التجارية

المدة الزمنية للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
	القطاع الخاص	- إنشاء مراكز للتحكيم التجاري في الغرف التجارية		
قصير المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير النافذة الواحدة الخاصة بتسجيل الشركات الاستثمارية وأتمته الاجراءات المتعلقة بذلك. - ايجاد آلية لحل الإشكالات المتعلقة بالأسماء والعلامات والأشكال التجارية لتضيق الخلافات حول الأسماء والعلامات التجارية. - الغاء عملية التمييز فيما يتعلق بحق الوكالات بين المحلي والاجنبي - تطوير أدلة الشركات التجارية والاستثمارية في اليمن وفتحها في المواقع الالكترونية - إعداد وزارة المياه والبيئة لدليل خاص بالاشتراطات والمعايير للبيئة اليمنية 	- تسريع إجراءات تسجيل الشركات الاستثمارية وفق أنظمة إدارية مبسطة وذات كفاءة عالية	إجراءات تسجيل الشركات الاستثمارية
	القطاع الخاص	- الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لتسجيل الشركات التجارية والاستثمارية		

المدة الزمنية للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
قصير ومتوسط المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - استكمال تفعيل نظام النافذة الواحدة في مكاتب وفروع الهيئة العامة للاستثمار لتسهيل وتبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية - استكمال إصدار اللوائح التنظيمية للجهات الحكومية المعنية بالاستثمار وأيضاً اللوائح التنفيذية للقوانين والتشريعات. - إعادة تفعيل نشاط اللجنة الوزارية المختصة لاصلاح البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار. - استكمال تنفيذ مشروع البنى التحتية للمعلوماتية للاستثمار، وأتمتة إجراءات الاستثمار عبر نظام إدارة علاقات العملاء CRM ، وتطوير الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار 	توفير متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص والجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية	البيئة الاستثمارية
	القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار - 		
قصير المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إيجاد نظام ترويجي فاعل للاستثمار والاتفاق على جهة حكومية واحدة لتسويق اليمن بالتعاون مع الكيان المؤسسي للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. 	الترويج الاستثماري لليمن في الخارج والتعريف بفرص الاستثمار في اليمن لجذب الاستثمار وخاصة المستثمرين	الترويج الاستثماري

المدى الزمني للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
		- إعداد Master Plan بالمواقع المقترحة للاستثمار في الجمهورية. - مشاركة الحكومة في الترويج الاستثماري والقيام بمبادرات للاشتراك في فعاليات مشابهة	اليمنيين في الخارج	
	القطاع الخاص			
قصير ومتوسط المدى	الحكومة	- العمل على تسريع أعمال صياغة دستور جديد يحدد الشكل الاقتصادي للدولة ودور القطاع الخاص في التنمية ويحقق الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وبما يحقق سيادة القانون . - استحداث اليات خاصة بالنزاهة في الأعمال مثل: ✓ فتح قنوات أمام الشركات للإبلاغ عن طلب رشوة، ✓ برامج امتثال للمشروعات المملوكة للدولة والمشروعات الخاصة. - بناء القدرات على تنفيذ تدابير النزاهة في الأعمال في هيئات مكافحة الفساد وهيئات أخرى وكذلك في جمعيات واتحادات الاعمال وكل ذلك بالتعاون مع شركاء دوليين. - جعل التشريعات الوطنية التي تكافح الفساد متوافقة مع المقاييس والمعايير الدولية بما في ذلك المقاييس والمعايير التي أسستها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة وضمن تطبيقها. - تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يمكن أن تشمل على تدابير خاصة بالنزاهة في الشركات وتأسيس آلية لمراقبة ومتابعة تنفيذها. - تطبيق مبدأ الوضوح والشفافية والمسائلة في تنفيذ القوانين و التشريعات الاستثمارية.	تعزز مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد	مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد
	القطاع الخاص	- الالتزام بأليات النزاهة والشفافية والتعاون مع الجانب الحكومي في مكافحة الفساد والرشوة - التزام الشركات بإعداد لوائح أنظمة تنظم أعمالها .		

المدى الزمني للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
		<ul style="list-style-type: none"> - أهمية وجود مجالس إدارة للشركات .وفصل الإدارة عن الملكية . - تبني أنظمة مالية ومحاسبية متطورة ومحكمة. وجود دستور خاص بالشراكة: تبني دليل حوكمة المؤسسات والشركات التي أصدره القطاع الخاص - 		
قصير ومتوسط المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - مساعدة صغار المستثمرين في الحصول على التمويل والضمانات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، لاسيما تشجيع التمويل لإقامة المشروعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة. تخصيص نسبة من وفورات الدعم للمشتقات النفطية لدعم مشاريع التنمية الزراعية (معدات - بناء قدرات وتوعية - اسواق وتلاجات) - إعداد خارطة استثمارية للجمهورية اليمنية في القطاعات الواعدة والمنتجة وتطوير الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار من حيث الفاعلية الترويجية بما يضمن تقديم المعلومة للمستثمر 	توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة والمنتجة وتشجيع الاستثمار في المشاريع والصناعات الصغيرة والأصغر على نحو يسهم في زيادة الانتاجية من ناحية ورفع مستوى التشغيل من ناحية أخرى	الاستثمار في القطاعات الانتاجية الواعدة والمشاريع والصناعات الصغيرة
	القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - المساهمة في تطوير وتحديث خريطة للفرص الاستثمارية في اليمن من خلال إعداد دراسات قطاعية للاستثمار، بحيث يستنبط منها فرص حقيقية وواعدة ومربحة في إطار الميزة التنافسية للمحافظات تمهيداً لعكسها في الخارطة الاستثمارية 		
متوسط وطويل المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء المنطقة الاقتصادية التجارية في منفذ الوديعه بحضرموت ومنفذ الطوال الحدوديين مع المملكة والمنطقة الاقتصادية والمزبونة الواقعة على الحدود اليمنية العمانية وذلك كمناطق اقتصادية استثمارية. - إصدار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة - إعداد خطة استراتيجية لإنشاء عدد من المناطق الصناعية الشاملة في بعض محافظات الجمهورية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة للاستثمار فيها تهيئة البيئة الملائمة لقيام صناعات واستثمارات تسهم في توفير فرص العمل. - 	المناطق الحرة والمناطق الصناعية

المدة الزمنية للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
		<ul style="list-style-type: none"> - إعادة الأراضي الخاصة بالقطاع الخاص المخصص للمشاريع السياحية، واستكمال التسليم الفعلي لبقية القطاع، المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم (65) لسنة 1993 م والخاص بتحديد اراضي وحدود المنطقة الحرة - عدن، ومن ضمنها القطاع D والواقع في جبل حديد.. ورفع المعسكرات من القطاعات F&D والخاص بمشروع قرية البضاعة والشحن الجوي. - إعادة ميناء عدن للحاويات (ميناء المنطقة الحرة) إلى إدارة المنطقة الحرة. وتطوير قدراته وإعادة تأهيله من بني تحتية ومرافق وخدمات وتوسيع قدراته - اعادة النظر في التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية بما يعزز البيئة الاستثمارية والقدرة التنافسية لإدارات هذه المناطق سعياً لجذب الاستثمارات في ظل التنافس الشديد للمناطق الحرة في دول الجوار. - التركيز على تطوير المنطقة الحرة- عدن كنموذج اقتصادي بحيث يتم تعميم التجربة لاحقاً إلى المناطق التجارية والصناعية الواقعة بالقرب من أوفي إطار المنافذ الجوية والبرية والبحرية في مختلف محافظات الجمهورية ومنها المكلا والحديدة. - إعادة الهيكلة للمنطقة الحرة- عدن وبناء قدراتها بما يتناغم والمفاهيم الجديدة للاستثمار. - تعديل التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية بما يعزز البيئة الاستثمارية والقدرة التنافسية لإدارات هذه المناطق - 		
	القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم المبادرات الاستثمارية ودراسات الجدوى لتطوير هذه المناطق واستثمارها على الوجه الامثل - إعداد رؤية استراتيجية لمشاركة القطاع الخاص في تطوير المنطقة 		

المدى الزمني للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
		الحررة والمناطق الاقتصادية		
قصير المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - سرعة انجاز وتشغيل مارب 2 الغازية. - سرعة التصحيح لنفط الكلفة لاستخراج النفط والغاز وعقود الخدمات في القطاعات النفطية المختلفة، وإزالة كل انواع الاحتكار في عقود خدمات النفط. - الوقف الفوري لإحتكار النقل والتوزيع للمشتقات النفطية برا وبحرا ، وتشجيع القطاع الخاص لانشاء وإدارة خزانات احتياطية للمشتقات النفطية في كل اقليم. ، والغاء المخصصات من البترين والديزل للمسؤولين والشخصيات والوجهات. - دراسة احتساب سعر الوقود (ديزل ومازوت) الحقيقي لمؤسسة الكهرباء وتقديم دعم مباشر للفاتورة الخاصة بالمواطنين لاسميا ذوي الدخل المحدود تشجيع شركات القطاع الخاص اليمني والعربي والأجنبي للدخول في إنشاء محطات الطاقة والنقل والتوزيع، وتذليل كافة الصعوبات أمامهم، وتقديم الضمانات الضرورية لهذه الإستثمارات 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير نسبة 60 % من دعم الديزل الذي يذهب إلى الكهرباء - تقليص الفاقد من النفقات العبيئية للشركات النفطية والشركات المتعاقدة معها من الباطن. - تشجيع التنافس في استيراد ونقل المشتقات النفطية وإنهاء التهريب للمشتقات النفطية. - الحد من التلاعب في كميات الوقود المسلمة وإقفال باب رئيسي من أبواب الفساد والتهريب وإستنزاف خزينة الدولة 	الاصلاحات في قطاع الطاقة
متوسط المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء عدد من شركات الاككتاب العام في إدارة المرافق العامة الحيوية (الموانئ + النقل + الاتصالات + الكهرباء + المياه + التعدين) - تحرير الاستثمار في قطاع الاتصالات 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتقليص الخسائر التي تتكبدها الدولة على الوحدات الاقتصادية المدعومة من الموازنة 	البنية التحتية

المدة الزمنية للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
قصير المدى	الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مجلس مشترك من الحكومة والقطاع الخاص يختص بالمشاركة في اعداد ومناقشة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والقوانين التي تقدمها الحكومة أو التي يقدمها القطاع الخاص والخروج بقرارات مشتركة من شريكي التنمية - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني - تعزيز البناء لمنظمات القطاع الخاص - إستقلالية الغرف التجارية والإتحاد العام للغرف التجارية عن وزارة الصناعة والتجارة بتعديل القانون. 	<p>تعزيز دور القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية وضمان شراكته في جميع مراحل الاعداد والتنفيذ</p>	المشاركة في إعداد السياسات الاقتصادية واستراتيجيات وخطط التنمية
	القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء إدارة معنية بالمعلومات والأبحاث والدراسات الاقتصادية في الإتحاد العام للغرف التجارية. - إنشاء لجنة في الإتحاد تسمى لجنة السياسات الاقتصادية . - إنشاء إدارات قانونية في الإتحاد العام للغرف التجارية وفروعه في المحافظات وتزويدها بخبرات قانونية 		
قصير ومتوسط المدى	الحكومة + القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم الإقرار الضريبي بشكل واضح - معالجة التراكمات الضريبية - تجسيد سيادة القانون الضريبي على دخول وإرباح القطاع الخاص - إصلاح وتطوير الإدارة الضريبية إصلاح المنظومة التشريعية الضريبية والجمركية، ووضع المعالجات للحد من التهرب الضريبي والجمركي. - تعزيز إجراءات الإمساك الطوعي للمكلفين - إعطاء الصلاحيات كاملة لفروع مصلحة الجمارك والضرائب في المحافظات فيما يتعلق بمعاملات الاستثمار 	<p>تنمية الإيرادات الضريبية والجمركية والحد من التهرب الضريبي</p>	الضرائب والجمارك

المدى الزمني للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
		- تبسيط الإجراءات وسرعة التعامل مع المكلفين -		
	القطاع الخاص	- شفافية الاستحقاق الضريبي - الالتزام بسداد الضرائب والجمارك المستحقة		
قصير المدى	الحكومة + القطاع الخاص	- التزام القطاع الخاص بتطبيق قانون ضريبة المبيعات من خلال العمل على توفير التالي :- - كشف الدفاتر الحسابية - تسجيل كبار المكلفين - مسك الملفات المنتظمة - الاتفاق على آلية لتنفيذ القانون		ضرائب المبيعات (VA)
	القطاع الخاص	- الاتفاق على آلية لتنفيذ القانون		
متوسط المدى	الحكومة	- إنشاء وحدة إدارية متخصصة بالتنافسية تعمل على وضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتعزيز التنافسية. - تحسين مؤشرات بيئة أداء الأعمال وخاصة في تبسيط وتسهيل أداء الأعمال (بدء النشاط – الحصول على الائتمان – حماية المستثمرين – التجارة عبر الحدود) .	تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء الشركة.	القدرات التنافسية
	القطاع الخاص	- الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة والانظمة الادارية الحديثة - مبادرة القطاع الخاص بإعداد آلية لتطوير القدرة التنافسية		
متوسط المدى	الحكومة	- إنشاء محافظ استثمارية تشترك فيها مجموعة من البنوك وتوجه نحو تمويل مشاريع الشراكة - رفع رؤوس أموال البنوك التجارية على نحو يعزز من قدرتها على تمويل مشاريع الشراكة - السماح للقطاع المصرفي ان يتحصل الرسوم الحكومية	- تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار التنموي ومشروعات الشراكة - تنشيط دورة انتقال الاموال وانعاش التنمية والاستثمارات	التمويل المصرفي

المدة الزمنية للتنفيذ	الجهة المنفذه	الإصلاحات المقترحة تنفيذها	الهدف	القضية
	القطاع الخاص	- مبادرة القطاع الخاص بإعداد آليات تشاركية لتعزيز وتشجيع المجالات التمويلية لمشاريع القطاع الخاص .		
قصير ومتوسط المدى	الحكومة	- وضع شروط ومعايير استقدام العمالة الأجنبية إلا في أضيق الحدود وبحسب رأس مال المشروع - إنعاش المشاريع الراكدة على نحو يساهم في الاستفادة من رأس المال العاطل مثل مصانع الغزل والنسيج ومصانع الاسمنت - بدء تنفيذ استراتيجية تشغيل الشباب من قبل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني - تأهيل الشباب اليميني لسوق العمل المحلي والاقليمي بالتنسيق الكامل مع وزارات التعليم المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص	رفع مستوى تشغيل الشباب واستيعاب العمالة	التشغيل واستيعاب العمالة
	القطاع الخاص	- الاستثمار في مشاريع تدريبية تواكب احتياجات القطاع الخاص - تقديم فرص عمل استثنائية للطلبة المتفوقين والوائل - إعداد آلية لتطوير مكاتب التوظيف الخاصة.		